المحاضرة الثانية عشر -12-

أهداف المحاضرة:

التعرف على سياسة الدفاع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأخطار والتهديدات التي تمس الاقتصاد الوطني.

عناصر الدرس:

- سياسة الدفاع الاقتصادي في الجزائر.

3- سياسة الدفاع الاقتصادي:

في خضمّ تراجع الأسعار الذي تشهده أسواق النفط العالمية، والصعوبات الناجمة عنه، وتداعياته على ميزانيات الدول، وفي ظلّ التهديدات والمخاطر التي تعرفها الكثير من اقتصاديات الدول، أضحى مفهوم الدفاع الاقتصادي ضمن أولويات مختلف الحكومات في العالم عندما تكون بصدد بناء واعداد سياساتها المالية والنقدية والاقتصادية، وهذا بالنظر إلى محورية دور المحددات الاقتصادية في حماية الأمن الاقتصادي للدولة باعتباره عنصرا أساسيّا لمضامين استراتيجية الأمن القومي للدولة، وهذه الأهمية المعطاة للمقاربة الاقتصادية لمفهوم الأمن والدفاع الوطني تبيّن مكانة القوّة الاقتصادية للمجتمعات في الوقت الرّاهن، فضلا عن دورها الأساسي ضمن سياسات حماية الاقتصاد الوطني من مختلف الأخطار والتهديدات في هذا الشأن.

إنّ الجزائر، وعلى غرار العديد من البلدان، أصبحت تشهد في الآونة الأخيرة العديد من المشاكل والتحديّات على المستوى الاقتصادي بالدرجة الأولى، كانخفاض أسعار المحروقات التي تعدّ من أهم مواردها المالية الجبائية للخزينة العمومية، فضلا عن تآكل احتياطي الصرف، التضخّم وعدم استقرار الاقتصاد الوطني، وانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، البطالة والفساد، ناهيك عن تهديدات أخرى أصبحت تمسّ المنظومة الاقتصادية عمومًا والمصالح الأساسية المرتبطة بها، حيث أصبح لزامًا على صنّاع القرار ضرورة التفكير جدّيا في كيفية

اتخاذ إجراءات وتدابير من شأنها حماية الاقتصاد الوطني من مختلف هذه المخاطر والتهديدات ضمن سياق مفهوم الدفاع الاقتصادي.

تبرز أهم التدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية أخيرا في قوانين المالية السنوية والتكميلية، لا سيما قانون المالية التكميلي لعام 2009 وقانون المالية لعام 2016، وجملة القوانين والقرارات الأخرى ضمن هذا السياق، حيث تضمّنت العديد من الآليات لمعالجة الاختلال في الاقتصاد، وتعزيزه بإجراءات قانونية ذات طابع مالي، نقدي واقتصادي لأجل حمايته من مختلف هذه المخاطر والتهديدات، وجل هذه السياسات تدخل في صميم مضامين الدفاع الاقتصادي للجزائر، أحد أهم المقاربات الأساسية التي أصبح يقوم عليها أمن البلاد ودفاعها.

إنّ السؤال الذي نحاول الإجابة عليه ضمن هذه المطبوعة يتركّز حول مدى نجاعة سياسات الدفاع الاقتصادي للجزائر على ضوء الإجراءات والتدابير التي تضمّنتها السياسات العمومية من أجل مواجهة الصعوبات والأخطار التي أصبحت تهدّد استقرار الاقتصاد الوطني؟

مفهوم الدفاع الاقتصادي:

يعدّ مفهوم الدفاع الاقتصادي أحد أهم المقاربات التي أصبحت ترتكز عليها مضامين مفهوم الدفاع الوطني، فلا يكاد يخلو أيّ نقاش حول الأمن والدفاع من دون التطرّق للمؤشّرات والأبعاد الاقتصادية، باعتبارها متغيّرات أساسية لتحديد الاستراتيجيات وضبط الأطر لضمان الأمن والدفاع عن الوطن، ولهذا الاعتبار أكّد

المشاركون في فعاليات الأيام الدراسية الرابعة حول الدفاع الوطني؛ الدفاع الاقتصادي[90]، الذي نظّمته لجنة الدفاع الوطني في مجلس الأمّة في الجزائر سنة 2008 على أنّ الدفاع الاقتصادي جزء رئيسي لا يمكن تجزئته أو فصله عن مفهوم الدفاع الوطني بصفته يتمثّل في: «***السياسات والاستراتيجيات العمومية الضرورية لضمان وتوفير الموارد والقدرات التي تكفل معيشة المجتمع، واستعمالها العقلاني والحفاظ عليها وتنميتها لخدمة مصالح الأمة ، وضمان حماية كيان الدولة وأمنها واستقرارها واستغلالها***»[91].

غير أنّ مفهوم الدفاع الاقتصادي يثير إشكالية مفاهيمية صعبة في مجال التجسيد على أرض الواقع، حيث تتلخّص في صعوبة تبسيط مضامينه، لأنّه عملية معقّدة، شائكة ومستمرة في آن واحد، إذ ترتبط بعدّة جوانب أهمّها مجابهة المخاطر والتهديدات التي تمسّ الاقتصاد الوطني وتعيق نشاطه، أو على الأقل التقليل من نتائجها السلبية، خاصة إذا كان هذا الاقتصاد ضعيفا ويعاني الهشاشة، ووضع مجموعة من الآليات التي تتساهم في تحسين الاقتصاد والرفع من كفاءته، والتسيير الجيّد للموارد، سيما في زمن الأزمات، ممّا يستلزم عمل استراتيجية للدفاع الاقتصادي تتجسّد في مبدأين؛ **مبدأ الوقاية** *Le Principe de prévention*،

---

[90] – الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني: الدفاع الاقتصادي، لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمّة، الجزائر يومي 7 و8 جوان 2008.

[91] – محمود خوذري؛ وزير أسبق للعلاقات مع البرلمان، «**آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية**»، مداخلة مقدّمة ضمن فعاليات الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني: الدفاع الاقتصادي، لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمّة، الجزائر يومي 7 و8 جوان 2008، ص4.

ومبدأ الاحتياط *Le Principe de précaution*[92]، فأمّا المبدأ الأوّل فهو ذو طبيعة تشريعية – قانونية، وهدفه وقائي ومداه الحاضر، حيث يتوقّف على توفير الضوابط والآليات القانونية والتنظيمية لحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر والأزمات والتهديدات، دون المساس بأسس اقتصاد السوق، وأمّا المبدأ الثّاني فله بعد فلسفي ومعياري، هدفه احترازي ويكون مداه المستقبل، إذ يقوم على أساس التوقّع والاستشراف[93]، ويرتكز على مختلف الهيئات والأجهزة والمؤسّسات في مجال الدراسة والبحث والاستشراف، وبناءًا على ذلك توضع استراتيجية الدفاع الاقتصادي للدولة بغية كشف وادراك مختلف الصعوبات والتهديدات التي تمسّ المصالح الحيوية للأمّة والوقاية من مخاطرها.

تعتمد جل الحكومات في بناء استراتيجياتها ورسم سياساتها الدفاعية والأمنية، لا سيما فيما يتعلّق بشقّها الاقتصادي والتنموي على وجه الخصوص على منظومة تشريعية وقانونية لتنظيم سيرورة النشاط الاقتصادي ومكافحة المخاطر والتهديدات ومجابهتها، كما تعتمد على مؤسّسات وهيئات استشارية ومراكز بحثية للدراسات والاستشراف، توظّفها لتحقيق هذه المآرب، والجزائر على غرار هذه الدول تبني استراتيجياتها وتضع سياساتها في هذا المجال بناء على منظومة تشريعية وقانونية متنوّعة ومتعدّدة وذات مسار تجدّدي، وعلى رأسها قوانين المالية العادية وقوانين

---

(92) – Ahmed LARABA, «***Observations générales sur la notion de défense économique***», Intervention présenter aux Quatrièmes journées d'études parlementaires sur la défense nationale *« La défense économique »,* Alger, – CNA de Beni Messous 07 – 08 JUIN 2008.

(93) – Ibid.

المالية التكميلية، ناهيك عن الاعتماد على العديد من الهيئات والأجهزة ضمن هذا النطاق، من بينها؛ الحكومة والوزارات، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية (IGF)، الجمارك والدرك الوطني، فضلا عن المراكز البحثية الأخرى كالمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة (INESG)، المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف (CGPP)، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية (CREAD) والمركز الوطني للمساعدة التقنية للمؤسّسات (CNAT)[94].

[94] – محمود خوذري، المرجع السابق، ص15.